

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من هنغاريا

١ - قدمت هنغاريا تقارير التنفيذ إلى الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية وفقا للخطوة ١٢ من الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وكما ورد في هذه التقارير، لا تزال هنغاريا تعتقد أنه يتعين اتباع نهج أعم وأشمل من النهج المبين في الخطوة ١٢. ويتبع تقرير هنغاريا المقدم إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ نمطا مشابها، وذلك بالإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليس المتعلقة بشكل مباشر بالمادة السادسة من المعاهدة أو بالقضايا الإقليمية.

٢ - وقد خضع نظام عدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف مؤخرا إلى ضغط لم يسبق له مثيل. وتلتزم هنغاريا باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بالمبادئ والأهداف المحددة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي تنص على أنه "يجب الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمتها". وترى هنغاريا أن هذه المعاهدة بمثابة أهم صك متعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح الذي ينص على الهدف الأساسي المتمثل في منع الانتشار النووي ويكفل في نفس الوقت استعمال الطاقة والتكنولوجيا النووية استعمالا سلميا.

٣ - وتعتبر هنغاريا نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية آلية لا مناص منها من أجل التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمن الشفافية في الميدان النووي. ويشجع هذا النظام على بناء الثقة التي تعد عاملا أساسيا في التعاون النووي السلمي. وتعتقد هنغاريا أن نموذج البروتوكول الإضافي يشكل مع اتفاق ضمانات شاملة

معيار التحقق، وتعرب عن دعمها الكامل لإضفاء الإلزامية على البروتوكول الإضافي. بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وينبغي اتخاذ مثل هذه القرار في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

٤ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض تطورات هامة في مجال تنفيذ الضمانات في هنغاريا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أنهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيبات الضرورية لاعتماد نهج متكامل للضمانات على مستوى الدولة خاص بهنغاريا وشرعت في تنفيذ هذا النهج الجديد. وكانت هنغاريا، إضافة إلى اليابان، أول بلد حائز على محطة للطاقة النووية ينفذ الضمانات المتكاملة. وينطوي أسلوب التحقق الجديد هذا على إمكانية تبشر بزيادة مرونة وفعالية نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنغاريا على استعداد للتعاون الوثيق مع الوكالة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٥ - وتعتبر هنغاريا اعتماد تدابير مناسبة لمراقبة الصادرات وتطبيقها وسيلة هامة من وسائل كبح مخاطر البرامج النووية السرية. وتقوم هنغاريا، بصفتها دولة مشاركة في لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، باتباع وتشغيل نظام وطني فعال لمراقبة الصادرات وتساهم في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وترحب هنغاريا باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يفرض على الدول اعتماد ضوابط داخلية من أجل منع انتشار الأسلحة النووية والحيلولة دون ذلك. ويشترك الخبراء الهنغاريون بانتظام في تدريبات المنع المنظمة في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (مثلا في ألمانيا وإيطاليا وبولندا). وقد أحاطت هنغاريا علما بالهيكل الإداري المتاح والصكوك التشريعية اللازمة من أجل مشاركتها في الأنشطة التعاونية داخل إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

٦ - وتتبع هنغاريا باهتمام بالغ المبادرات الجديدة الرامية إلى منع انتشار العناصر الحساسة من دورة الوقود النووي في إطار متعدد الأطراف وغير تمييزي. وتمثل التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، مثل تلك المتصلة بإغناء اليورانيوم وإعادة معالجته، مبعثا للقلق. وتتطلع هنغاريا إلى إجراء مناقشة موضوعية وثمررة بشأن هذه القضايا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

٧ - وتولي هنغاريا أهمية قصوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد شاركت هنغاريا في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الذي انبثق عنه اعتماد إعلان نهائي وتدابير تشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولا يزال يتعين على الدول الأطراف في هذه المعاهدة وعلى اللجنة التحضيرية وأمانتها التقنية المؤقتة التصدي لمهام عديدة هامة ومليئة بالتحديات على صعيد تنفيذ هذه التدابير

وفي سبيل الارتقاء بأهداف المعاهدة. وستواصل هنغاريا، بصفتها تتولى رئاسة الفريق العامل ألف التابع للجنة التحضيرية، بذل قصارى جهدها في سبيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

٨ - وتواصل هنغاريا دعم الجهود الرامية إلى الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويظل مؤتمر نزع السلاح، وهو الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في شؤون نزع السلاح المتاح للمجتمع الدولي، الحفل الملائم لإجراء مثل هذه المفاوضات. وترحب هنغاريا بما تبديه الدول الأعضاء من إرادة واستعداد للشروع في العمل في مجال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٩ - وقد شاركت هنغاريا في تقديم ورقة عمل بشأن التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2005/PC.III/WP.17) وفي المؤتمر الاستعراضي. وينبغي إيلاء مزيد من الأهمية للتثقيف والتدريب بوصفهما جزءا من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل الأجيال القادمة.

١٠ - وتظل هنغاريا ملتزمة تمام الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي وتؤيد تأييدا صادقا تعزيز عملية استعراضها. وستشارك بروح من التعددية الفعالة مشاركة نشطة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.